مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الكوسموبوليتية والسيادة

وجاهة نقد هابرماس لمشروع كانط للسلام الدائم

بلقاسم كريسعان
باحث تونسي

2024

- **بحث محكم**
- **قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية**
- 18 يناير 2024

جميع الحقوق محفوظة © 2024

الكوسموبوليتية والسيادة

وجاهة نقد هابرماس لمشروع كانط للسلام الدائم

ملخص

ساهم هابرماس بإعادة طرح مسألة الكوسموبوليتية وبشكل خاص في علاقتها بمفهوم السيادة من خلال معالجته لمصير الدولة-الأمة في سياق واقع تاريخي معولم يهدد فتوحات الحداثة السياسية. كانت القراءة النقدية التي أنجزها لمشروع السلام الدائم الكانطي السياق الذي حاول فيه رسم معالم تصور جذري للكوسموبوليتية يتجاوز مفهوم السيادة، ومن خلال ذلك مفهوم الدولة-الأمة، إلا أن الإحراجات والصعوبات المفهومية التي طرحها هذا التجاوز دفعته في مرحلة لاحقة إلى تنسيب هذا التصور الجذري برسم ملامح كوكبة سياسية جديدة تجمع دون تعارض بين كوسمبوليتية قادرة في الوقت نفسه على استيعاب مفهوم السيادة ومواجهة العولمة في الوقت نفسه. يدفع هذا البناء الهابرماسي إلى التساؤل عن طبيعة علاقة الرهان الكوسموبوليتي مع مفهوم السيادة اليوم عبر التساؤل عن وجاهة هذا الجمع بين الرهان الكوسموبوليتي وضرورة السلطة السيادية للدولة، فهل تمكن هابرماس من إنجاز هذا الجمع؟ وما قيمة التشكيلة السياسية الجديدة التي طرحها؟ لبحث هذه الإشكالية من الضروري في المقام الأول تبين موجز لمضمون المشروع الكانطي للسلام الدائم، في سبيل إعادة بناء القراءة النقدية التي أنجزها هابرماس. في مرحلة موالية محاولة تبين ملامح الطرح الذي قدمه هابرماس للعلاقة الممكنة بين الكوسموبوليتية والسيادة في سياق قراءته النقدية لمشروع كانط، وهو ما يمكن في مرحلة أخيرة من تبين وجاهة الصياغة التي يقدمها للعلاقة الممكنة اليوم بين الكسموبوليتية والسيادة.

1- مقدمة

من الواضح أن النقاش بشأن الكوسموبوليتية لم يحسم بعد، وليس أدل على ذلك من الجدل الدائر في أيامنا بشأن شروط تحقق هذه الكوسموبوليتية، هذا فضلا عن مسألة تحديدها وصلتها بسائر مفاهيم الفلسفة السياسية. من بين العوامل التي ساهمت في إحياء النقاش المعاصر، يبرز بشكل خاص توسع ما اصطلح على تسميته بالعولمة للإشارة إلى مسار تحويل العالم إلى فضاء واحد مترابط ومتشابك.[1] وتتميز هذه العملية بتكثيف التبادلات والعلاقات بين مختلف أنحاء العالم، في مجالات مثل الاقتصاد والثقافة والسياسة والتكنولوجيا. سبق لجاك دريدا (Jacques Derrida 1930-2004) أن أشار بوضوح إلى الجوانب المعقدة والمتعددة الأوجه للعولمة، كما سلط الضوء على الآثار الفلسفية المهمة لهذا المسار بإثباته أن «للعولمة آثار فلسفية عميقة؛ لأنها تتحدى المفاهيم التقليدية للسيادة والهوية والمجتمع.»[2] إن العولمة تتجه إلى الحد من سيادة الدول، من خلال تعزيز تداول السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار، كما تساهم في ظهور هويات جديدة، مبنية على انتماءات عابرة للحدود الوطنية أو فوق وطنية، وأخيرا، تثير العولمة مسألة إمكانية قيام مجتمع عالمي قادر على تجاوز الاختلافات الثقافية والسياسية. في هذا السياق الأخير تحديدا، تطرح من جديد مسألة الكوسموبوليتية أو المواطنة العالمية التي سبق لـ إيمانويل كانط (Emmanuel Kant 1724-1804) أن أثار الجدل بشأنها منذ ما يزيد عن قرنين من الزمان.

يتكون مصطلح الكوسموبوليتية كما أورد ذلك عبد العزيز ركح[3] من اللفظين اللاتينيين، كوسمو (cosmou) الذي يعني كوني وبوليتيس (polites) الذي يعني المدينة. يربط المصطلح في المستوى اللغوي بين تصورات متناقضة فيما بينها مثل المحلي والعالمي، الخصوصي الكوني، بينما يشير في معناه السياسي إلى إمكانية القيام بممارسات سياسية تتجاوز ارتباط المواطنة بالإطار الوطني، وهو لذلك يرتبط بمفهوم المواطنة العالمية، هذه الأخيرة التي ظلت منذ القديم تشكل مشروعا فلسفيا يهدف إلى وضع كلية البشرية تحت نظام حكم واحد يحقق أمل الإنسانية المنشود في العيش معا في سلام دائم.

مثلت القراءة النقدية التي أنجزها يورغن هابرماس (Jürgen Habermas1929) لمشروع السلام الدائم الكانطي في نهاية القرن الماضي (1995) المناسبة التي أعادت طرح هذه السؤال الإشكالي المتصل بالكوسموبوليتية مع تغير إحداثيات التفكير في المسألة، والتي فرضت نفسها على الفكر الفلسفي السياسي المعاصر، رغم أن سياق القراءة هو سباق احتفالي بمناسبة مرور قرنين على نشر كانط لمشروعه، إلا أن مضمون

1 الأشهب، محمد عبد السلام، **أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس**، (عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2013) ص211 وما بعدها.

2 Derrida, J., La mondialisation, c'est la fin de la philosophie ? Le Monde (Paris) 2/12/ 1997

3 عبد العزيز ركح، **ما بعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس**، (منشورات الاختلاف، دار الأمان، 2011) ص.، 150

القراءة يسعى إلى إعادة النظر بشكل جذري في المسائل المتصلة بمنزلة الكوسموبوليتية وشروطها وعلى وجه الخصوص صلتها بالمفاهيم التي تتقاطع معها مثلما هو شأن مفهوم الدولة- الأمة والسيادة والمواطنة.

إن الأدبيات المتعلقة بشأن مشروع السلام الدائم الكانطي وبشأن القراءة النقدية التي أنجزها هابرماس عديدة ومتنوعة، وقد شملت مختلف المسائل التي كانت في محور مشروع كانط، وفي مضمون قراءة هابرماس، لكن تتبع مضمون النقد الهابرماسي في تفاصيله وفي رهانه يكشف عن الإشكال الأساسي الذي تطرحه الكوسموبوليتية على الفكر الفلسفي السياسي المعاصر بوجه خاص والمتصل بعلاقتها بمفهوم السيادة الذي يمثل أساس المفهوم الحديث للدولة. من الواضح أن الطرح الذي قدمه كانط بشأن هذا الإشكال والتحدي الفلسفي الذي تطرحه العولمة هو الدافع حرك القراءة النقدية الهابرماسية التي سعت إلى تجاوز الأطروحة الكانطية.

من الممكن النظر إلى قراءة هابرماس للمشروع الكانطي على أنه إعادة التفكير في طبيعة العلاقة بين الكوسموبوليتية والسيادة التي تؤسس مفهوم الدولة: فعلام تتأسس الكوسموبوليتية؟ هل تقتضي الإبقاء على سيادة الدول كما يذهب إلى ذلك كانط؟ أم إنها تتطلب تجاوز مفهوم السيادة، ومن خلال ذلك المفهوم الكلاسيكي للدولة-الأمة كما يذهب إلى ذلك هابرماس؟ ضمن أي شروط يمكننا اليوم التفكير في طبيعة العلاقة بين الأفق الكوسموبوليتي وسيادة الدول في ظل العولمة؟ وما مدى وجاهة الطرح الهابرماسي الذي يدفع إلى كوسموبوليتية جذرية؟ وهل يمكننا اليوم تجاوز مفهوم السيادة ضمن سياق مشروع كوسموبوليتي؟

محاولة البحث في هذه الإشكالية يقتضي في مرحلة أولى عرض مختصر لمعالم مشروع السلام الدائم لكانط للوقوف على النظام البرهاني الذي برر به تصوره للكوسموبوليتية لا تلغي سيادة الدول، بل تؤسس عليها. هذا العرض المختصر يحيل في مرحلة ثانية إلى إعادة بناء الحجاج الهابرماسي الذي في نفس سياق رؤية نقدية للطرح الكانطي يحدد ملامح رؤية كوسمبوليتية بديلة تستجيب في تقديره للمتغيرات التاريخية والاجتماعية وملامح العالم المعاصر. في مرحلة ثالثة تتبع وجاهة هذا الطرح الهابرماسي القائم على ضرورة تجاوز نهائي لمفهوم السيادة في بعدين من أبعاده؛ أولها انسجام الحجة التي يبرر بها ضرورة تجاوز مشروع كانط، في حين يتصل الثاني بمدى تمسكه بتصوره الجذري هذا في لاحق أعماله، حيث أعاد النظر في رؤيته هذا ضمن سياق نقاشه لمنزلة المفهوم الكلاسيكي للدولة.

2- السيادة بما هي أساس الكوسموبوليتية عند كانط

لم يكن مشروع كانط للسلام الدائم أمرا جديدا في سياق عصر الأنوار، بل سبقه إلى ذلك كثيرون، وربما ينبغي أن ينظر إليه باعتباره رد فعل على مشاريع سابقة عليه. سعى كانط إلى النظر لمسألة السلام بين الدول على أنها مفهوم فلسفي ينبغي تأسيسه على حجة فلسفية تنقله من فضاء الرغبات والأماني إلى فضاء المفهوم، حيث يجد تبريره العقلاني الفلسفي وصياغته العملية. إن ما يميز مشروع كانط، كما بين ذلك عبدالرحمان بدوي،: «أنه لم يلجأ إلى العبارات المثيرة للإشفاق على الناس من ويلات الحرب، كما فعل كرومه وين والأب دي سان بيير، بل كان كلامه دائماً، عقلياً رزيناً.»[4] هذا المعطي المميز لمشروع كانط أشار إليه في نهاية الملحق الأول من مشروعه عندما اعتبر أن السلام الدائم ليس «غرضا خياليا صرفا»[5]، بل هو مهمة ينبغي العمل على إنجازها لكونها مبررة عقليا وبالتالي ممكنة فعليا، وهو ما يبرر واقع أن المشروع جاء في شكل مواد قانونية دقيقة الصياغة. إن ما أنجزه كانط في مشروعه للسلام الدائم هو إثبات أن مسألة الكوسموبوليتية التي يتحقق ضمن شروطها السلام الدائم ليست من قبيل «أحلام الفلاسفة»، وإنما هدف مبرر عقليا وهو إضافة إلى ذلك المصير الحتمي للوجود الإنساني. في تقديره، فإن الإنسانية قد بدأت فعلا في إنجازه عبر أنشاء الجمهوريات الدستورية في عصر النهضة، لكن مشروع كانط ليس مجرد مشروع سياسي أو قانوني، بل هو بالإضافة إلى ذلك وأساسا مشروعا فلسفيا لكونه: «يتضمن أبعادا قانونية وسياسية، كما يتضمن بعدا أنثروبولوجيا وثقافيا.»[6]

يقوم تصور كانط للسلام الدائم على بناء «تحالف بين دول» ذات سيادة، يتم بمقتضاه تدريجيا التخلص من الحرب كأداة لإدارة الاختلاف والصراع بينها. عرض كانط هذا التصور في المادة النهائية الثانية من المواد التي ضمها المشروع الذي قدمه كشرط لبلوغ السلام الدائم، حيث يتمتع كل إنسان بحقوقه الكوسموبوليتية، إضافة إلى حقوقه الطبيعية والمدنية التي تضمنها الجمهوريات الدستورية. إن السلام الدائم عند كانط، كما أشار إلى ذلك هابرماس، يتحدد سلبيا أي من خلال تعليق الالتجاء للحرب، وهو ما يراه ممكنا عبر إقامة منظومة تحالف بين الدول، حيث تقوم بمعالجة الصراعات بينها دون اللجوء إلى الحل العسكري وما يرتبط به من دمار وموت ونتائج اقتصادية واجتماعية، كما يمكن من الخروج من حالة الفوضى والهمجية التي تميز العلاقة بين الدول. ما هو مطلوب حسب كانط ليس التعليق المؤقت لحالة الحرب كما هو شأن معاهدات السلام، وإنما إنهاء حالة الحرب بشكل دائم عن طريق التحالف الذي ينبغي أن يمتد شيئا فشيئا إلى الدول جميعا، فيؤدي بها إلى السلام الدائم: «لأنه إذا شاء الحظ لشعب قوي مستنير أن ينتظم في حكومة جمهورية (وهي الحكومة التي تنزع بطبيعتها إلى السلام الدائم) فسوف تكون هذه الجمهورية مركزا للحلف.»[7]

---

4 بدوي، عبد الرحمان، **كانط فلسفة القانون والسياسة**، (الكويت، وكالة المطبوعات، 1979)، ص. 222

5 كانط، إيمانويل، **مشروع السلام الدائم**، ترجمة عثمان أمين، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1952) ص.82

6 Castillo Monique, Significations du cosmopolitisme kantien, (Raison présente, N° 201, 2017) p. 19

7 كانط، المصدر السابق، ص.، 56

ما يميز هذا المشروع هو رفض كانط فكرة قيام اتحاد بين الدول في شكل دولة كونية واحدة، وانضمام بقية الدول والشعوب تحت لوائها، وإنما المطلوب تحالف دول ذات سيادة غير قابلة للتنازل لا تتدخل في شؤون بعضها البعض، ويقتصر التحالف على الدفاع المشترك في مواجهة أي عدوان أجنبي، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى عدم اعتدائها على بعضها البعض. على وجه الدقة، فإن مضمون مشروع السلام الدائم عند كانط هو تحديدا «حلف الشعوب»: «إن شأن الشعوب، حين تصير دولا، كشأن الأفراد: في حال الفطرة (أي الخلو من كل قانون خارجي) يعتدي بعضها على بعض بحكم الجوار؛ ولا بد لكل شعب، ليضمن أمنه وسلامته، أن يطلب إلى الآخر أن يشاركه في نظام شبيه بالدستور المدني الذي يرى فيه كل واحد ضماناً لحقوقه: هذا النظام بمثابة « حلف شعوب »، لكنه لن يكون دولة واحدة»[8] المبرر الأساسي الذي يقدمه لهذا التصور الرافض لتكوين دولة كوسمبوليتية واحدة يحيل إلى تناقض الدعوة إلى إقامة دولة واحدة مع الإقرار بحقوق الشعوب. إن الدعوة إلى السلام تتأسس على حقوق الأفراد، باعتبارهم مكونين للشعوب التي يمكن أن تنخرط طوعيا وبمقتضي سيادتها في تحالف مع بقية الشعوب من أجل السلام.

يستند كانط على حجة مركبة لإثبات عقلانية وعملية وضرورة السلام الدائم، حيث يحيل القسم الأول من حجاجه إلى فلسفته للتاريخ، في حين يحيل الثاني إلى تحليل للواقع التاريخي الذي يعاصره، ويرى فيه إثباتا للقسم الأول، وينبغي النظر إليهما في ترابطهما.

يتميز القسم الأول بطابعه الميتافيزيقي من جهة استناده إلى مفهوم «الطبيعة». في الملحق الأول لمشروعه للسلام الدائم، نجد إشارات واضحة إلى فلسفة للتاريخ من الممكن اعتبارها تصورا «غائيًا» للتاريخ لكونه يعين هدفا للطبيعة يتمثل في دفع الإنسانية تدريجيًا نحو عتبة الأخلاقية. يضع كانط «الطبيعة» بما هي «العاملة العبقرية والعظيمة» على رأس هذا المشروع المثالي: «ما تمتلكه الطبيعة كهدفها الأسمى سوف يتحقق في النهاية، وضع كوسموبوليتي كوني»[9]. في تقدير كانط، فإن «الطبيعة» ضمنت أن يتمكن البشر من العيش في كل مكان على وجه الأرض، وهي بذلك هيأت الشروط الأساسية لمشروع سياسي كوسموبوليتي. هذا التصور الغائي للطبيعة، والذي اعتبرته حنا أرنت بمثابة «حيلة الطبيعة عند كانط»[10] هو في أساس مشروع كانط للسلام الدائم والحجة التي في تقديره تجعل من السلام الدائم وبلوغ الوضع الكوسموبوليتي أمرا حتميا: «فإن مجراها (الطبيعة) الميكاني (الآلي) ينطق جهاراً بأن غايتها أن تبسط على الناس، وبالرغم منهم، جناح الوفاق والوئام»[11] السلام الدائم المنشود عند كانط، والذي سيدركه البشر سواء أرادوه عن طواعية أو بالرغم عنهم، والذي يتحدى النزعة المناهضة للاجتماع عندهم، يفضي ضرورة إلى تحرر الإنسان من الحرب وآثارها المدمرة

8 كانط، المصدر السابق، ص.، 51

9 Kant, E., Idée d’une histoire universelle au point de vue cosmopolitique, Traduction de Jean-Michel Muglioni, (Paris, Bordas, 1993) théorème VIII, 1

10 Arendt, H., Lectures on Kant’s Political Philosophy (Chicago, The University of Chicago Press., 1982), p. 8

11 كانط، المصدر السابق، ص.، 65

للوجود الفردي والاجتماعي للإنسان. إن السلام عند كانط هو الوضع الذي لا حرب فيه، وعندما يكون دائما، فإنه يحقق وضعا يتمتع فيه الإنسان بحقوقه الكوسموبوليتية.

إضافة إلى هذه الحجة الميتافيزيقية، يستند كانط على تحليل سياسي للوقائع التاريخية المعاصرة له لإثبات السير الحتمي الذي تفرضه «الطبيعة» على الناس بالرغم عنهم نحو السلام الدائم، لكون «سير الميول الإنسانية نفسها، يضمن السلام الدائم.»[12] قراءة كانط السياسية تسعى إلى تحديد العلامات التي تبين سير «الطبيعة» الحتمي نحو السلام الدائم. بهذا التحليل يثبت كانط أنه من غير الممكن فصل المفهوم الغائي للتاريخ عن التحليل السياسي، لكونهما وجهين لنفس المعطى، ولا يغني أحدهما عن الآخر. في تقديره، يندمج التاريخ والسياسة في مشكلة فلسفية واحدة: «لم تعد المسألة مجرد مسألة ترتيب التاريخ والسياسة، بل هي مسألة فهم المعنى المشترك بينهما»[13] يتحقق هذا الترابط في ثلاثة مسارات واقعية تؤدي معا إلى الوضع الكوسموبوليتي.

يتعلق المسار الأول بما بدأ يتحقق فعلا في أيامه والمتمثل في قيام دول على أساس دستور جمهوري (بصرف النظر عن نظام الحكم)، والتي تتميز عند كانط «بطبيعتها» السلمية، بل يعتبرها الأكثر عدلاً، ولكونها أفضل بيئة لتأصيل الأنظمة القانونية. إن الدولة الجمهورية «تمثل الإرادة الموحدة للشعب»]، وهي بهذا المعنى تسن مجموعة من القوانين التي تعتبر قيوداً مشروعة في نظر الأطراف المتعاقدة، مما يوفر الظروف اللازمة لتطور المثل الأعلى السياسي الكوسموبوليتي. إن الدولة الجمهورية في آليات اشتغالها وفي علاقاتها مع المجتمع المدني تسمح بتشكيل موقف مشترك يمثل جوهر حجة كانط فيما يتعلق بالطبيعة السلمية للجمهوريات: مواطن هذه الدولة، الذي اعتاد على الحرية والاستقلال الذاتي، يتراجع عنده الحماس للحرب التي قد تسعى حكومته إلى شنها. إن الدولة الجمهورية تتمتع في نظر كانط بطبيعة سلمية بشكل أساسي، وكلما انتشرت المزايا السلمية للنظام الجمهوري بين شعوب العالم، كلما زاد اقتناعهم بهذا الشكل من العقد الاجتماعي، وهو ما يسهل التوجه نحو وضع كوسموبوليتي.

في المسار الثاني، توقع كانط أن التبادلات التجارية ستكون لها القدرة على خلق روابط سلمية بين الشعوب. إن «روح التجارة التي ستسيطر عاجلاً أم آجلاً على كل أمة، والتي لا تتوافق مع الحرب»[14] هي التي ستتولى مهمة إنشاء مناخ سلمي ضروري للانفتاح والتواصل. أن «السلطة المالية هي القوة التي تعطي الزخم الأكبر للدول، فهي ترى نفسها مضطرة إلى العمل على العمل على للسلام».[15] ولذلك، فإن التجارة الدولية، بالنسبة

12 كانط، المصدر السابق، ص.، 81

13 Lacroix, J., Patriotisme constitutionnel et identité postnationale, dans Habermas, L'usage public de la raison, coordonné par Rainer Rochlitz, Presses Universitaires de France, Paris, 2002, p.162

14 كانط، المصدر السابق، ص.، 35

15 كانط، المصدر السابق، ص.، 36

إلى كانط، تتمتع بفضيلة تعزيز إقامة السلام من خلال الاتفاقيات التي ستسعى أمم الأرض إلى إقامتها فيما بينها لضمان ازدهار أنشطتها المالية.

في المسار الثالث، يعتبر كانط أن تطوير الفضاء العمومي العالمي يمكنه أن يضمن نظاما سياسيا كوسموبوليتيا. ينجز الفضاء العمومي نقدا عقلانيا وعلنيا للسياسات التي موضوعها المواطنين وحرياتهم، وهو بالتالي الوحيد القادر على الحفاظ على «حقوق الشعب غير القابلة للتصرف تجاه رئيس الدولة».[16] إذا كان سلاح المواطن الوحيد ضد الاستبداد هو النقد (بما أن الثورة تمثل «تناقضًا»[17] في المفاهيم المتصلة بالعقل العملي)، فإن وسيلته الوحيدة هي «نشر التنوير، ومواصلة التنوير»[18] من خلال «الاستخدام العام للعقل في جميع المجالات». إن الفلاسفة في مشروع كانط هم الأكثر قدرة على إنجاز هذه المهمة، فقد كتب أن «مبادئ الفلاسفة حول الشروط التي تجعل السلام الدائم ممكنًا، يجب الرجوع إليها من قبل المجتمع الدولي»[19]، في إشارة واضحة إلى الطبيعة السياسية للبناء الذي يقدمه.

3- قراءة هابرماس النقدية لأسس الكوسموبوليتية عند كانط

3-1- معنى القراءة ورهانها:

على الرغم من أن الفضاء الفلسفي المعاصر لا يلتقي إلا نادرا مع التصور الكوسموبوليتي الكانطي[20]، إلا أننا نجد عند هابرماس تثمينا يصل حد التكريم لهذا التصور. ما هو إشكالي في هذه العودة الهابرماسية لمشروع كانط هو جمعها بين التثمين والنقد. إضافة إلى ذلك، تتميز هذه القراءة عن أشكال القراءات النقدية التي أنجزها طيلة مسيرته الفكرية بعدم النظر إلى مشروع كانط من خلال معايير البراديغم التواصلي، في معنى أنه لم يأخذ على كانط استناده براديغم الذاتية، ولم يأخذ على كانط أنه لم يخضع مشروع السلام للتداول العقلاني بين المشاركين في نقاش حجاجي، لا مرجع فيه إلا للحجة التي يتفق على حجيتها جميع المشاركين في هذا النقاش. لم يقم هابرماس بالإحالة إلى مشروعه في الفعل التواصلي كما كان متوقعا منه أن يفعل في قراءة نقدية لكانط كتلك التي أنجزها للقانون الأخلاقي الكانطي في سياق بنائه لإيتيقا النقاش. تغيب كل هذه المرجعيات التي يستند عليها هابرماس في قراءاته النقدية المختلفة في قراءته لمشروع السلام الدائم.

16 كانط، المصدر السابق، ص.، 38

17 كانط، المصدر السابق، ص.، 39

18 كانط، المصدر السابق، ص.، 41

19 كانط، المصدر السابق، ص.، 43

20 Cavallar, G., Cosmopolitanisms in Kant's philosophy, (Ethics& Global Politics, 5: 2, 2012), p. 95

في المقابل تتميز قراءته بالمراوحة بين العرض النقدي للبناء الحجاجي الذي اعتمد عليه كانط ومحاولة فهم وتبرير هذا الحجاج من خلال توضيح العوامل التي دفعت كانط في هذا الاتجاه أو ذاك، وهو بهذا المسعى يجد المبررات لاعتماد كانط على الميتافيزيقا من خلال مفهوم «الطبيعة»؛ ففي تقديره أن قناعة كانط بعدم كفاية المادة النهائية الثانية من مشروعه دفعته إلى تصور غائي للتاريخ تحكمه الطبيعة التي تدفع الناس بالرغم منهم إلى السلام، وما تحالف الدول إلا المجال الذي يمكنه أن يقود في هذا الاتجاه. نفس التبرير نجده أيضا في إصرار كانط على ربط تحقيق السلام بتحالف دول ذات سيادة، فهو يرى أن هذه الدول حديثة التشكل، في عصر كانط، والتي تعتمد بشكل كبير على مفهوم قوي للأمة التي تمارس سيادتها كاملة، والتي لا تقبل التنازل عنها، من غير الممكن دفعها إلى «اتحاد» يتجاوز الوازع القومي ويدمج الجميع في جمهورية كونية ذات دستور واحد. لم تتهيأ الظروف بعد في عصر كانط لمثل هذا التصور. إن طرح مشروع للسلام الدائم بين هذه الدول في شكل اتحاد، في ذلك الوقت، يمكن أن يفقد المشروع أي إمكانية للتحقق عل أرض الواقع، وهو ما سعى كانط إلى تجنبه.

لهذه المراوحة بين النقد والتبرير دلالتها على مستوى تقييم هابرماس للمشروع في حد ذاته، فهو يكشف أنه لا يسعى إلى دحض المشروع ولا نفي وجهاته من جهة سعي كانط إلى البحث في الآلية التي تمكن الإنسان الحديث من التمتع بحقوقه الكوسموبوليتية، بما هو إنسان بصرف النظر عن الإحداثيات الجغرافية. من هذه الجهة، فإن للمشروع الكانطي وجهاته الفلسفية التي ينبغي على الفكر الفلسفي أن يشتغل عليها، غير أن تفاصيله تحتاج إلى «إعادة صياغة» تأخذ بعين الاعتبار تغير الإحداثيات التاريخية. من الواضح أن المشكل الرئيس الذي يطرحه مشروع السلام الدائم الكانطي عند هابرماس هو في الشروط التي وضعها كانط لتحقيق هذا السلام، وليس في المشروع في حد ذاته، ومن ثم فإن رهان القراءة هو بناء الحجة الفلسفية الضرورية لتفعيل مشروع كانط على أسس جديدة.

من الممكن تقسيم القراءة النقدية إلى بعدين يهتم الأول بإثبات محدودية البناء الحجاجي الكانطي، في حين يهتم الثاني بإبراز التناقض الذي يقوم عليه مشروع كانط تمهيدا لإعادة صياغته.

2-3- محدودية البناء الحجاجي الكانطي:

اعتمد كانط في إثبات معقولية وإمكانية مشروعه للسلام الدائم على مسار غائي «للطبيعة» وعلى ثلاث وقائع معاصرة له، ليثبت من خلالها مشروعه. قراءة سريعة لمضمون النقد الهابرماسي تبين بوضوح أنه لم يلق اهتماما للأسس الميتافيزيقية التي أضافها كانط في الملحق الأول لمشروعه. يمكن تفسير عدم نقاشه لهذه الأسس الميتافيزيقية إلى أننا اليوم نعيش العصر المابعد ميتافيزيقي للفكر الفلسفي، والذي يتخلى عن الأفق الميتافيزيقي نهائيا. لم يعد من المجدي اليوم مناقشة ميتافيزيقا كانط في استناده على «الطبيعة» وغايتها الخفية بما هي الضامن لمشروع السلام الدائم. لم يسع هابرماس إلى صياغة تقييم سلبي لمفهوم «الطبيعة»

والسياق الميتافيزيقي الكانطي. في المقابل، فإنه يفسر لجوء كانط إلى هذا التبرير الميتافيزيقي إلى قناعة كانط نفسه بهشاشة التأويل الذي يقدمه للمادة النهائية الثانية لمشروع السلام الدائم. إن بناء المشروع على «تحالف بين الدول» التي تحتفظ بسيادتها كاملة غير كاف في حد ذاته لضمان السلام هذا فضلا عن اعتباره «دائما». هذا التحالف يضل مؤقتا ويمكن أن يتفكك وأن تعود الحروب حلا وحيدا لحسم الخلاف بين الدول، لذلك أضاف كانط ملحقا إلى مشروعه في شكل دعم وتوضيح لهذا التحالف باللجوء إلى معطيات ميتافيزيقية، تجعل من هذا «الحلف» الوعاء الذي يمكن أن يسهل تحقق غاية متصورة للوجود الإنساني تعتبره بشكل حاسم وحتمي مدفوعا إلى السلام. بهذا المعنى، يمكن أن نفسر، في تقدير هابرماس، لجوء كانط إلى إضافة ملحق لمشروعه يسعى من خلاله، ميتافيزيقيا، إلى تصور ضمان إضافي للسلام الدائم بتصوره كمطلب متأصل في الطبيعة الإنسانية ذاتها وغاية حتمية لسير الوجود الإنساني. لم يكن هذا اللجوء إلى التبرير الميتافيزيقي أصليا في مشروع كانط، ولذلك لم يدرجه في ديباجه مشروعه ولا في خاتمته، بل أدرجه في شكل ملحق للمشروع الأصلي.

في البعد الثاني من حجاج كانط والمتعلق بمجموع الوقائع التي سردها واعتبرها مقدمات تثبت واقعية مشروع السلام الدائم الذي يقترحه؛ اختصر هابرماس نقده بالإحالة إلى التحولات التاريخية التي شهدها العالم في القرون اللاحقة لكانط التي أثبتت خطأ تقديراته وتوقعاته. من هذه الجهة لا يمكن، في تقدير هابرماس، مؤاخذة كانط أو نقده، فلا يمكنه تجاوز عصره ولا توقع سير الوقائع التاريخية ولا مختلف التحولات التي سيشهدها العالم.

في كلا البعدين من الحجاج الكانطي لبناء مشروع للسلام الدائم، سعى هابرماس إلى بيان محدودية هذا المشروع، وهي حدود لا تعود إلى بنيته الذاتية بقدر ما تعود إلى المجال الإبستيمي الذي فكر كانط ضمن حدوده؛ أي عصر الأنوار في معنى أنها لا تعود إلى خيارات نظرية كانطية بقدر ما تعود إلى محددات العصر الكلاسيكي، حيث كان يسمح للفيلسوف بأن يلجأ إلى ضمانات ميتافيزيقية، وأن ينظر بإيجابية إلى فتوحات الحداثة، وأن يرى في الجمهوريات حديثة التشكل مجالا لتمتع الإنسان بحقوقه المدنية والكوسموبوليتية، وأن ينظر إلى التجارة باعتبارها عامل تقدم وتحرر وسلام بين الشعوب.

3-3- تناقض البناء الحجاجي الكانطي حسب هابرماس

اقتصر هابرماس في البعد الأول من القراءة النقدية على بيان محدودية المشروع الكانطي، لكن القراءة تتركز بشكل خاص على مضمون المادة النهائية الثانية، والتي يعتبرها مركز ثقل المشروع برمته ولا يدين فيها كانط لعصره، بل نابعة من تصوره الخاص للطريقة التي يتحقق بها السلام الدائم. على إثر فحص مختلف الفرضيات الممكنة يربط كانط بين تحقيق السلام الدائم وإقامة تحالف حر بين دول ذات سيادة، ولمزيد تأكيد

أطروحته يرى أن هذا التحالف لا ينبغي أن يتطور إلى «اتحاد» بين جمهوريات يمكن أن تحتكم إلى ميثاق أو نص دستوري واحد. إن التحالف هو الإطار السياسي والأخلاقي الذي يمكن من تحقيق السلام الدائم.

هذه الأطروحة المركزية في مشروع كانط هي محور نقاش هابرماس مع المشروع، وهي رهان القراءة النقدية. الواقع أن كانط يحصر الحل في هكذا تحالف دون نص دستوري ملزم يكشف التناقض الذي يقوم عليه المشروع حسب هابرماس. في تقدير هابرماس كان متوقعا من كانط أن يؤسس ضمانة السلام على نص دستوري ملزم ومدعوم بالقوة الملزمة، لكن كانط يفرد الصفحات الطوال في مشروعه لاستبعاد هكذا تمشي. ما يثير دهشة هابرماس أن المشروع الكانطي لا يتأسس فقط على مفهوم محدد لمضمون السلام، ولكنه لا يفضي ضرورة إلى وضع كوسموبوليتي، لكونه يقصر الفعل من أجل السلام على منع الحرب: «إن الخلاصة المتمثلة «في استبعاد أي حرب» تثير الدهشة.»[21]

الاعتراض الرئيس الذي يصوغه هابرماس ضد المشروع الكانطي يحيل إلى عدم الانسجام الداخلي لمشروع كانط، بل إننا في تقديره «بكل وضوح بإزاء بناء متناقض.»[22] يكمن التناقض في التعارض بين رهان تحقيق سلام «دائم» عبر وسائل أو شروط مؤقتة أو غير ملزمة. تشترط المادة النهائية الثانية في مشروع كانط أن يقوم تحالف بين دول تحتفظ بسيادتها الكاملة غير القابلة للتنازل، وتحتفظ بالتالي باستقلالها الذاتي، تتطوع بدواعي أخلاقية في تحالف قابل للمراجعة والإلغاء مع باقي الدول لمنع الحرب. هذا التحالف هو من حيث تحديده الكانطي تابع للسيادة الكاملة لتلك الدول، ويمكنها أن تتخلى عنه. بهذا الربط بين السلام والسيادة وجعل الأول تابعا للثانية، جعل كانط من مطلب السلام الدائم تابعا لمعطى غير ثابت ومؤقت هو الانخراط الإرادي الطوعي والقابل للمراجعة، وهو ما يفقده صفة الديمومة.

لم يكن كانط ليغفل عن هذا التناقض الواضح، وهو ضمنيا يعترف به في تقدير هابرماس[23]، لكنه بدل تجاوزه، يسهب في تقديم الحجج التي تحول دون إمكانية الذهاب بالمشروع إلى منتهاه؛ أي اتحاد ملزم بين الدول في شكل دولة واحدة تمتلك مرجعا دستوريا واحدا وجهازا تنفيذيا، لإلزام باقي الدول بهذا الدستور وردع أي اختراق له. وجه التناقض في بناء كانط يتمثل في جمعه بين رهان سلام دائم وأساس مؤقت، فهو يشترط في المادة النهائية الثانية قيام تحالف بين الدول، ولكنه يراه تحالفا بين دول ذات سيادة يمكنها في أي وقت أن تنخرط في التحالف كما يمكنها أن تنسحب منه، إذا ما قدرت أنه يتعارض مع سيادتها ولا سلطان عليها في ذلك غير مقتضي هذه السيادة الكلية وغير القابلة للتنازل. في تقدير هابرماس، فإن كانط يفقد هذا التحالف فعاليته هذا فضلا عن كونه تحالفا مؤقتا وغير مستقر بفعل اهتزاز المصالح التي يمكن أن تشكله. إن كانط لا

21 Habermas J., L'intégration républicaine, Essais de théorie politique, traduction de Rainer Rochlitz (Paris, Librairie Arthème Fayard, 1998), p.161

22 Habermas J., L'intégration républicaine, Op. Cit. p.165

23 Ibid.

يتصور وجود إلزام قانوني ثابت وقوة مرغمة يمكنها فرض هذا السلام، وهو ما يفقد هذا السلام الديمومة التي يراهن عليها كانط. بفعل هذا التعارض بين الرهان والأساس يظل مشروع كانط مجرد تحالف بين الدول غير قادر على تجاوز حدود الراهن الذي يعيش فيه، إضافة إلى أنه يربط نهاية الحرب بين البشر بواجب الدول الأخلاقي الذي يلزمها بإنشاء تحالف مع غيرها من الدول، ومن واجب انخراطها فيه ينبع واجب احترامها لتحالفاتها دون أن ينقص ذلك شيئا من سيادتها.[24]

4- إعادة صياغة هابرماس لمشروع كانط للسلام الدائم

من الواضح أن قراءة هابرماس النقدية لمشروع كانط في السلام الدائم لا تستهدف فكرة الكوسموبوليتية ذاتها، بل هو، على العكس من ذلك، يثمن ما سعى إليه وحث عليه كانط من ضرورة التفكير في المفهوم، واعتبر ما قام به مكسبا من مكاسب الحداثة القانونية والسياسية، ولذلك جاءت قراءته النقدية في سياق تكريم لهذه البادرة، لكن ما يمكن أن نسميه «التكريم النقدي» الذي ينجزه هابرماس لمشروع السلام الكانطي يستهدف بشكل أساس التصور الكانطي لأساس هذه الكوسموبوليتية خاصة في علاقة بمفهوم السيادة. ضمنيا يثمن هابرماس فكرة كانط في ضرورة تحالف الدول، وخاصة الجمهوريات ذات الأساس الدستوري وسعيه إلى إكساب هذا التحالف الإمكانية التنفيذية اللازمة، ولكنه لم يخترق جدار السيادة. لذلك، ظل بناؤه قاصرا عن بلوغ أهدافه، لكونه يرفض تصور دستور كوني ينقل هذا التحالف الأخلاقي من مجال الواجب الخلقي إلى فضاء الإلزام القانوني، لكن رغم اعتراض هابرماس على هذا الرفض الكانطي الصريح إلا أنه يعتبره رفضا «واقعيا»[25] بالنظر إلى واقع تطور التشريع في عصر كانط؛ ففي ضل النظرة السائدة إلى مفهوم السيادة في عصر الأنوار، لم يكن ممكنا الطلب من الدول حديثة النشأة وحديثة الصياغة الدستورية، أن تتخلى عن سيادتها لفائدة سيادة جمهورية كونية منفصلة عنها ومسيطرة عليها. واقعيا لم يكن من الممكن أن يطلب كانط من الجمهوريات الدستورية أن تتخلى عن مكاسبها المدنية والعقلانية لأجل جسم دستوري كوني غير واضح المعالم من جهة، وصعب التحقق من جهة ثانية، إضافة إلى واقع أن تشكل هذه الجمهوريات الدستورية يستند في جزء منه على هوية وطنية قوية تحفز المواطن على بناء واحترام تلك الدساتير الجمهورية. إن ما هو واقعي وانتبه إليه كانط هو، في تقدير هابرماس، ارتباط نشأة الدولة الحديثة بمفهوم الأمة الذي سمح من خلال الانتماء إلى هوية معينة بنشأة الجمهوريات الدستورية، ومكن المواطن من الانتفاع بحقوقه الطبيعية وحقوقه المدنية وأكد حقوقه الكوسموبوليتية كإنسان.

بالنتيجة، فإن كانط في تقدير هابرماس ارتبط بعصره ارتباطا عطل مشروعه للسلام الدائم، ودفعه إلى الالتجاء لحيل ميتافيزيقية لضمان مشروعه، عندما التجأ إلى الغاية الخفية «للطبيعة»: وبقدر ما لم يتجاوز

24 Ibid., p. 166

25 Ibid., p.167

كانط أفق تجربة عصره، فإنه من الصعب أيضًا الإيمان بالدافع الأخلاقي لإنشاء والحفاظ على اتحاد فيدرالي للدول الحرة المعتادة على تحقيق سياسة السلطة. ولحل هذه المشكلة، اعتمد كانط على فلسفة للتاريخ لغاية سياسية، يهدف إلى جعل ما قد يبدو للوهلة الأولى غير محتمل؛ أي «الاتفاق بين السياسة والأخلاق»، ممكنا بل وحتمي التحقق استنادًا إلى «نية [خفية] للطبيعة.»[26]

ما يثمنه هابرماس في هذا التصور الكانطي، رغم اعتراضه عليه هو انتباه كانط إلى هذا الربط بين الدولة والأمة في عصر النهضة، والذي يراه غير قابل للتجاوز من جهة، ولكنه لا يعطل تمتع المواطن بحقوقه الكوسموبوليتية. بالنتيجة، فإن اعتراض هابرماس على بناء السلام الدائم على تحالف بين الدول يثبت من جهة وجاهة هذا التصور بالنظر إلى الرابط القوي بين الدولة والأمة في عصر النهضة، ولكنه يراه يقف حائلا اليوم على بناء سلام دائم حقيقي بين الشعوب. لذلك، فإن هابرماس لا يستهدف إلغاء المشروع الكانطي، ولكن «إعادة صياغته».[27]

ما يطرح مشكلا في مشروع كانط حسب هابرماس ليس فكرة المشروع في حد ذاتها، وليس فكرة تحالف الدول، ولكن المفهوم القوي للسيادة الذي يمنع هذا التحالف من أن يتحول إلى جمهورية كونية ذات دستور واحد ملزم لجميع الدول، بل ويمتلك القوة اللازمة لفرض التقيد به. لئن كان هذا الرفض الكانطي، في تقدير هابرماس، مبررا عصر كانط، فإنه لم يعد كذلك في عصر العولمة: «لقد أظهرنا أن المفهوم الكانطي المتمثل في تحالف الشعوب الذي سيكون دائمًا مع احترام سيادة الدول هو مفهوم غير متسق. ولابد من إضفاء الطابع المؤسسي على القانون العالمي على النحو الذي يلزم الحكومات المختلفة.»[28] فعليا يتعلق الأمر عند هابرماس بتجاوز منطق المعاهدات والتحالفات التي تتشكل تحت سيطرة مفهوم السيادة وتشكيل «مجتمع الشعوب» الذي «يجب أن يكون قادراً على الأقل على تشجيع أعضائه، تحت طائلة العقوبات، على احترام القانون.»[29] ما هو مطلوب هو «اتحاد» يمتلك «مؤسسات مشتركة...تتولى وظائف الدولة، وتنظم بشكل قانوني العلاقات بين أعضائها ويراقب الامتثال لهذه القواعد.»[30] ما ينبغي تعديله في مشروع كانط هو شكل العلاقة بين الدول من علاقات خارجية إلى «علاقة داخلية بين أعضاء نفس المنظمة، وهي علاقة تقوم هذه المرة على لائحة أو على دستور.»[31]

---

26 Ibid., p.168

27 Ibid., p.177

28 Ibid.

29 Ibid.

30 Ibid.

31 Ibid.

إن ضمان السلام الدائم يمر عند هابرماس عبر تجاوز حدود مفهوم السيادة وتحديدا المفهوم الكلاسيكي للدولة الأمة، وعلى هذا الأساس، فإن تصور كانط يعرقل تشكل هذا المسار؛ لأن «مهمة حقوق الإنسان لا يجب أن تخضع لسيادة الدولة الوطنية»[32]، مما يفيد بالنتيجة تأسيس المواطنة على أسس دستورية، وهو ما يسمح بالانتقال إلى دولة عالمية هي المجال الذي تتشكل ضمنه مواطنة ديمقراطية كوسمبوليتية، لكون الانتقال إلى القانون الكوسموبوليتي يقتضي حماية الأفراد الذين يشكلون هذه الدول من حيث «إن الإنسانية تملك الأولوية على الجماعات الوطنية»[33].

يمكن القول إن هابرماس ينجز تجاوزا ديالكتيكيا (Dialektische Aufhebung بالمعنى الهيغلي للمفهوم) للمشروع الكانطي؛ فهو يحفظ فكرة المشروع ولكنه يتجاوزها. ففي نفس الوقت الذي يثمن فيه فكرة الكسموبوليتية، يذهب بالمشروع إلى حيث لا يريد كانط أي تعديل «التحالف» إلى «اتحاد» بين الدول يحتكم إلى دستور واحد.

في سياق نقده لمشروع كانط، كان تصور هابرماس لهذا «الاتحاد» غير واضح المعالم، ويكتفي بتعريف سلبي من خلال تجاوزه الجذري لمفهوم السيادة الوطنية الذي تقوم عليه الدولة- الأمة، ولكنه لا يشير إلى الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه.في المقابل، فإنه يحدد المسار الذي يمكن أن يؤدي إلى الوضع الكوسموبوليتي والمتمثل في تشكل هيئات دولية تتجاوز حدود الدولة-الأمة، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى حد بناء دولة عالمية، لكون هدفه «ليس إقامة دولة عالمية استبدادية، وهو ما يدينه بنفس الطريقة التي يدينها كانط»[34]، ولكن رابطة سياسية عالمية بين الدول تكون قادرة «على ضمان أن علاقات الدول، سواء فيما بينها أو مع أعضائها، سوف تمتثل، ليس فقط لمعاهدات القانون الدولي القابلة للإلغاء، ولكن أيضًا لمعاهدات القانون الدولي وبعض القواعد الدستورية الأساسية الصالحة عالميًا - تلك القواعد التي ينص عليها قانون عالمي حقيقي - وبالتالي، يجب أن تمتلك الوسائل المؤسسية، وسلطات العقوبات، التي ستسمح لها بفرض هذه القواعد. باختصار، ما يبحث عنه هابرماس هو شيء أضعف من الدولة العالمية، لكنه أقوى بكثير من تحالف بسيط بين الدول.»[35]

يرى هابرماس في عصرنا بوادر هذا التشكيل السياسي ما بعد الدولة-الأمة في ميثاق الأمم المتحدة كما كان يرى كانط في تشكل الجمهوريات الدستورية بوادر تشكل تحالف الدول من أجل السلام الدائم. على وجه الدقة ليس ميثاق الأمم المتحدة كما هو في وضعه الحالي هو ما سيمكن من بلوغ وضع كوسموبوليتي، وإنما إعادة صياغته بما يسمح له من امتلاك القوة الملزمة التي تفرض احترامه على الجميع. يرى هابرماس أن «هذا

32 Sintomer, Y., La démocratie impossible: Politique et modernité chez Weber et Habermas, (Paris, La Découverte, 1999) p. 361

33 Ibid.

34 Stéphane Courtois. Droits individuelles ou droits des peuples? forces et limites du cosmopolitisme contemporain. (Archives de philosophie. N° 67. Hiver 2004), p. 633

35 Ibib, p.633-634

هو معنى ميثاق الأمم المتحدة الذي (من خلال حظر استخدام القوة في مادته 2.4) يحظر الحروب العدوانية و(في فصله السابع) يخول مجلس الأمن أن يتخذ، في حالة «التهديد» أو خرق السلام، أو حتى في حالة العدوان، التدابير المناسبة، «والتي قد تكون أعمالاً عسكرية»[36]، ومن ناحية أخرى، يحظر بوضوح على الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة (المادة 2.7)، بما يحفظ لكل دولة حق الدفاع عن نفسها عسكريا. وكما كان كانط يرى أن عصره يعيش مرحلة انتقالية نحو السلام الدائم والكوسمبوليتية، كذلك يرى هابرماس أن عصرنا «ومن خلال هذه الأنظمة الملتبسة التي، في الوقت نفسه، تحد وتضمن سيادة دول معينة، يأخذ الميثاق في الاعتبار الحالة الانتقالية».[37]

لهذا التصور الهابرماسي للوضع الكوسموبوليتي نتائج على مستوى تصور القانون الدولي لعل أهمها الانتقال من القانون الدولي الكلاسيكي الذي موضوعه الذات الجماعية التي تشكلها الدول، ومركز اهتمامه حماية حقوق الشعوب من خلال حماية سيادة الدول التي تشكلها هذه الشعوب، إلى قانون كوسموبوليتي مركز اهتمامه حماية الأفراد الذين يشكلون هذه الدول، وهو بالتالي انتقال من حق الشعوب ((droit des peuples إلى حق الأفراد(droit des gens))[38]. لذلك، فإن الوضع الكوسموبوليتي الذي يتصوره هابرماس يسعى إلى تحديد الشروط المؤسساتية التي تسمح بمراقبة قانونية فعلية ليس فقط للعلاقات الخارجية بين الدول، ولكن أيضا للعلاقات الداخلية بين الأفراد والدول، وإرغام الحكومات على احترام شروط هذا التعايش الكوني بين أعضاء الجماعة الإنسانية عامة.[39]يتطلب هذا الانتقال في تقدير هابرماس ضرورة القيام بإصلاح استعجالي للنظام المؤسساتي الحالي لهيئة الأمم المتحدة، والتي، كما أشار إلى ذلك دوبري (Alexandre Dupeyrix): «وعلى الرغم من إخفاقاتها العديدة، فإن المنظور التاريخي والفلسفي يسمح لنا بالنظر إلى الأمم المتحدة، باعتبارها مؤسسة غير مسبوقة.»[40]. تتم هذه الإصلاحات عبر تعديل آليات اتخاذ القرارات من أجل الوصول إلى تحقيق اتفاق واسع وإلغاء حق الفيتو.

في انتظار الإصلاح المؤسساتي المقترح للنظام الدولي الذي يقوم على تصور محدد للمواطنة الكوسموبوليتية، طور هابرماس مفهوم المجتمع المدني العابر للأوطان؛ إذ يعتبر أن كل فرد سيكون مواطنا منتميا إلى دولة-أمة وفي الوقت نفسه مواطنا عالميا؛ بمعنى أنه يصبح بإمكانه أن يشارك في مسار تحقيق الاتفاق السياسي الوطني والعالمي معا. تتخلى هذه المواطنة المزدوجة عن وساطة الدولة-الأمة، ففي تقديره «إن جوهر القانون الكوسموبوليتي يكمن في واقع أنه يعني ليس فقط المواضيع الجماعية للقانون الدولي (أي الدول الوطنية)،

36 Habermas J., L'intégration républicaine, Op, Cit. p.178

37 Ibid.

38 Stéphane Courtois. Droits individuelles ou droits des peuples?, Op. Cit., p. 632

39 عبد العزيز ركح، ما بعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس، (منشورات الاختلاف، دار الأمان، 2011) ص. 148

40 Alexandre Dupeyrix, Comprendre Habermas, (Paris, A. Colin, 2009) p.58

ولكن أيضا مواضيع القانون الفردي (أي المواطنين)، واضعا لهؤلاء انتماء مباشرا في جماعة الكوسموبوليتيين الأحرار والمتساوين.»[41]

5- وجاهة إعادة البناء الهابرماسية للتصور الكانطي للكسموبوليتية

إن هذا التشابه بين المسار الذي تصوره كانط، والذي أعاد هابرماس بناءه، يحيل إلى واقع أن مكن الاختلاف الجوهري بينهما يكمن في منزلة الدولة-الأمة وتحديدا منزلة السيادة في الوضع الكوسموبوليتي. ففي حين يعتبرها كانط دعامة السلام الدائم بالنظر إلى التداخل القائم بين مفهوم الدولة ومفهوم الأمة، حيث يؤدي التفريق بينهما إلى تراجع الحافز المواطني، في المقابل يري هابرماس أن التحولات التاريخية المختلفة تعفي مشروع السلام الدائم من هذا الرابط الذي تحول إلى عبء على مشروع للسلام، وأن الكوسموبوليتية تتطلب أولا تجاوز مفهوم الدولة-الأمة ومفهوم السيادة الذي يواكبه ضمن إطار أوسع هو «الاتحاد» بين الدول ضمن إطار دستوري قابل للتنفيذ. أولى مظاهر هذا الاتحاد يرصده هابرماس في ميثاق الأمم المتحدة الذي في نفس الوقت الذي يحترم فيه سيادة الدول الأعضاء، فإنه في فصوله يلزم الدول بالاحتكام إلى آلياته القانونية الملزمة. إن هذا الميثاق يعبر عن المرحلة الانتقالية التي نمر بها، والتي تقود إلى وضع كوسموبوليتي.

لكن رغم أن قراءة هابرماس النقدية تركزت بشكل خاص على ربط كانط بين الكوسموبليتية والدولة-الأمة إلا أن موقف هابرماس ظل مع ذلك غامضا بشأن منزلتها كما أشار إلى ذلك ستيفان كورتوا (Stéphane Courtois)؛ [42] إذ لاحظ بحق أن التحليلات المطولة التي أنجزها هابرماس للبرهنة على ضرورة تجاوز الدولة-الأمة يقابله غموض كبير بشأن البدائل التي يقترحها، والتي يمكنها أن تقوم مقامها، كما أن التجاوز النهائي لمفهوم السيادة غير مبرر بالنسبة إلى النظرية السياسية للدولة، سواء كانت دولة-أمة أو دولة عالمية. نجد بالفعل هذا الغموض بشكل خاص في كتابة «الاندماج الجمهوري» عند نقاش مسألة تجاوز الدولة-الأمة فعكس مما كان متوقعا بناء على تحليلاته السابقة، وخاصة في قراءته النقدية لمشروع السلام الدائم الكانطي، نراه يعتبر أن عبارة تجاوز الدولة-الأمة «يكتنفها الغموض»[43] من حيث أنها غير واضحة المعالم من جهة، ولكنها واقعيا تؤدي إلى انهيار مكسب جوهري للحداثة؛ لأن نهاية الدولة-الأمة تعني في نفس الوقت نهاية مشروع الحرية المدنية التي كانت هذه الدولة حاضنة له ومدافعة عنه. إن الارتباط الوثيق بين مكسبات الحداثة المدنية والسياسية والدولة-الأمة ليس في حاجة إلى دليل لكونها المجال الذي تشكلت داخلة الإرادة السياسية للإنسان الحديث بما هو الفعل السياسي الذي يمارسه حقوقه الطبيعية والمدنية عبر وساطة النص دستوري هو تعبير عن الأفاق السياسي المعياري. من جهة ثانية، فإن الدعوة إلى تجاوز الدولة-الأمة في ظل العولمة

41 Jurgen Habermas. Après l'État-nation, Une nouvelle constellation politique, (Paris,Librairie Arthème Fayard, 2000),p. 118

42 Stéphane Courtois. Droits individuellesou droits des peuples?, Op. Cit., p. 633

43 Habermas J., L'intégration républicaine, Op, Cit. p.96

التي يشهدها العالم، والتي تلغي كل ممارسة سياسية بالمعنى المعياري للمفهوم، هو تسليم بسطوة الشركات العالمية وإعلان نهاية السياسة.

في نهاية التسعينيات، نشر هابرماس «بعد الدولة القومية، كوكبة سياسية جديدة»، وهي اللحظة التي اكتسبت فيها أفكاره أهمية خاصة من حيث إعادة طرح السؤال الإشكالي المتعلق بمنزلة الدولة-الأمة اليوم: هل يمكننا، وهل ينبغي لنا، أن نذهب إلى ما هو أبعد من الدولة، خاصة في صورتها الكلاسيكية؛ أي الدولة القومية؟ من العوامل التي دفعت هابرماس إلى مراجعة أطروحات قراءته النقدية لمشروع كانط، صعوبات وعدم واقعية مفهوم المواطنة الكوسموبوليتية المنفصلة عن إحداثياتها الفعلية؛ أي وجود الفرد ضمن الدولة. ما ينبه إليه الجماعتيون (*Communautariens*) أن المواطنة لا يمكن أن تفهم على نحو مجرد: «إن الالتزام الفكري، والذي هو بكل وضوح أمر معقول ومقبول، بالمبادئ المجردة (فيما يتعلق بحقوق الإنسان ودولة القانون، «الوطنية الدستورية») لا يمكن أن يحل محل، وفي أي حال في المستقبل المتوقع، التعبئة العاطفية والسياسية التي تدعم التقليد السياسي والثقافي الوطني».[44]

إضافة إلى هذا البعد الفعلي للمواطنة، والذي يجعل من تجذرها في وجودها ضمن إطار سياسي فعلي شرطا لتحققها، يرى هابرماس أننا نشهد اليوم إعادة تشكيل كبيرة للمشهد السياسي، مما يعني أن الدولة ربما تكون شكلاً قديمًا في طور التقادم، وهو يبني تفكيره على عدة ملاحظات تؤكد التغيير العميق الذي حدث خلال الثلاثين عقدًا الماضية. عولمة الاقتصاد أزالت الحدود، وبالنسبة إلى هابرماس، يمثل فضاء التبادل العالمي هذا نهاية الدولة الإقليمية، أو على أقل تقدير بداية مسار يجب أن تؤدي إلى تجاوز الرؤية التقليدية للسيادة. إن العمولة في تقدير هابرماس تحدث تغييرا هيكليا في مستوى الممارسة السياسية للسيادة ضمن نطاق الدولة-الأمة من غير الممكن تجاهله: «تحجم العولمة في الوقت نفسه مجال التصرف، إلى درجة أن الدولة السيدة تُجبر على الانفتاح نحو الخارج تجاه أنظمة دولية.»[45]

يشهد العالم اليوم مشاكل جديدة فرضتها العولمة لا يمكن التعامل معها إلا على نطاق دولي، وتستدعي «نظاما عالميا»؛ لأن هذه المشاكل موجودة للجميع اليوم. وبالنسبة إليه «العديد من المشاكل ربما لا تتطلب حكومة عالمية، ولكن على الأقل نظام سياسي عالمي يسمح بسياسة عالمية»[46]، هناك سياسات يجب صياغتها تتجاوز الإطار التقليدي للمعاهدات البسيطة الثنائية أو المتعددة الأطراف. على هذا الأساس، يرفض هابرماس نهجين متعارضين تمامًا: نهج الدفاع عن السيادة ونهج الفيدرالية الطوباوية الذي بموجبه يجب على الدول أن تذوب في كيان واحد لإنشاء دولة عالمية. كلا النهجين يتم استبعادهما ويركز على مثال يبدو رمزًا للتحول الذي يمكن أن يتخذه المستقبل السياسي في القرن الحادي والعشرين، وهو مثال أوروبا، وسيدعو إلى إنشاء

44 Statius, P., Positions politiques et perspective cosmopolitique chez Habermas. (Le Télémaque, 19, 2001), p. 60

45 هابرماس، يورغن، الحداثة وخطابها السياسي ترجمة جورج تامر، (بيروت، دار النهار للنشر، 2002)، ص. 147

46 Statius, P., Positions politiques et perspective cosmopolitique chez Habermas, Op., Cit.

كوكبة سياسية جديدة من شأنها أن تجعل من الممكن تجاوز ما هو أبعد من ذلك أي الدولة-الأمة، ولكن ذلك، للمفارقة، ليس لإلغاء هذه الدولة-الأمة، وإنما للحفاظ عليها ومن خلال دمجها في بنيات سياسية أكبر.

من خلال هذه المفارقة التي ينتهي إليها تحليل هابرماس من الواضح أن دعوته إلى تجاوز جذري للدولة الأمة في قراءته النقدية لمشروع السلام الدائم الكانطي يقع تعديله في مقالات «ما بعد الدولة الأمة» في اتجاه الإبقاء عل دورها في مواجهة ضغط العولمة[47] التي تقوم على أولوية المال على السلطة السياسية وما ينتج عنه من تنظيم المجال الاجتماعي بأكمله من خلال العامل الاقتصادي. إن الدولة-الأمة بفعل قيامها عل مشروع سياسي تمكن من إنجاز مهمة المقاومة هذه ووقف التأثيرات الضارة لاقتصاد السوق. في تقديره للدور السياسي للدولة-الأمة يرى هابرماس أنه من غير الممكن استبدال الدور الذي تقوم به في الحفاظ على الهوية الفردية والجماعية وبشكل خاص دورها الإدماجي الذي لا يمكن للسوق المعولم القيام به: «تكمن قوة دولة الدستور الديمقراطية في القدرة على سد ثغرات الدمج الاجتماعي بواسطة مشاركة المواطنين السياسية.»[48] على هذا الأساس، ما ينبغي مراجعته في مشروع الدولة-الأمة هو المفهوم القوي للسيادة الذي تقوم عليه مما يسمح بإدماجها في كيانات سياسية أكبر دون أن يؤدي ذلك إلى ذوبان الجميع في دولية عالمية واحدة.

يثبت النقاش اللاحق لنشر هابرماس لقراءته النقدية لمشروع كانط، أن مسألة السيادة تطرح إشكالا نظريا وفعليا لفكرة الكوسموبوليتية. رغم أن كانط حسم النقاش منذ قرنين من حيث عدم تعارضهما وضورة أن يتحققا معا وأثبت بالنتيجة أنه لا يمكن بناء الكوسموبوليتية على أنقاض السيادة، بل بالبناء عليها، إلا أن هابرماس في قراءته النقدية ذهب إلى ضرورة إعادة صياغة مشروع كانط بشكل يسمح بالتجاوز النهائي لمفهوم الدولة-الأمة والتصور القوي للسيادة الذي يصاحبها، لكن النقاش اللاحق الذي ظهر في أواخر تسعينات القرن الماضي في سياق الفكر الفلسفي السياسي المعاصر كشف مخاطر العولمة السياسية والثقافية، مما دفع إلى إعادة التفكير في دور الدولة-الأمة ودورها في حماية الهوية الفردية والجماعية وبما هي المجال الذي يتبلور فيه النقاش السياسي اللازم لمختلف الإشكاليات التي يطرحها العصر. إن الممارسة السياسية بما هي التداول العمومي في الحلول والبدائل تمثل الشكل اللازم للممارسة الواجبة تجاه سطوة النجاعة والحلول التكنوقراطية التي تقوم عليها العولمة، وتتوسع من خلالها فيما يسميه هابرماس «استيطان عالم الحياة».

كان رفض كانط لقيام حكومة عالمية أو دولة كونية نابع من تخوفه من هيمنة هذه الدولة واستبدادها الكوني المتوقع، لكن هابرماس رغم رفضه لتمسك كانط بمفهوم السيادة وجد نفسه في نهاية التسعينيات بإزاء نفس المخاطر التي توقعها كانط، والتي يراها تتجسد في العولمة. لذلك راجع في البداية أطروحته بشأن كوسموبوليتية تتحقق عبر تجاوز المفهوم الكلاسيكي للدولة الذي يماهى بينها وبين السيادة، في سبيل مسار كوسموبوليتي تدريجي يدمج الدولة-الأمة في كيانات إقليمية مما يعزز دورها في مواجهة العولمة ويحفظ

47 Jurgen Habermas. Après l'État-nation, Op, Cit.,p. 51

48 هابرماس، يورغن، الحداثة وخطابها السياسي ترجمة جورج تامر، (بيروت، دار النهار للنشر، 2002)، ص. 139

دورها الإدماجي السياسي للإبقاء على الممارسة السياسية بماهي التداول العقلاني بشأن البدائل والحلول. في النهاية رهان الكوسموبوليتية لا يمر حسب هابرماس بالنخب الحاكمة ولا بتصورات طوباوية لبناء سياسي كوني غير قابل للتحقق، وإنما يتحقق عبر النخب المدنية والمواطنين الفاعلين في الفضاءات العمومية والمجتمع المدني. ويستدل هابرماس على أطروحته بوثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تكشف هذه الدعوة إلى التخلي عن دور السياسيين والتعويل على المواطنين أن مسألة منزلة الدولة-الأمة، وبالنتيجة منزلة السيادة، في الرهان الكوسموبوليتي لهابرماس، ضلت غير واضحة المعالم. ومن الواضح أن هذا الموقف الملتبس مرده رهان هابرماس الجمع بين مطلب الكوسموبوليتية في مواجهة عولمة تكنوقراطية تحتكم إلى معيار النجاعة والمردودية، وهو المطلب الذي يتحقق عبر تفعيل الممارسة السياسية في معني التداول العمومي الحر والبرهاني لتقييم البدائل والحلول، لكن هذه الممارسة السياسية التداولية تستوجب بدورها تفعيل مفهوم المواطنة الذي لا يمكن أن يكون مفهوما مجردا، بل يقتضي إطارا مجتمعيا وانتماء وطنيا محددا، وهو ما يعود بالنهاية إلى ضرورة الدولة-الأمة بما هي المجال الذي تنشأ فيه المواطنة الفعلية والحية. بالنتيجة، فإن رهان الكوسموبوليتية يستوجب، من خلال بنائه على فعل المواطنين، الدولة وبالتالي السيادة بماهي شرط تشكل المواطنة. بالنتيجة، فإن الكوسموبوليتية تفترض مسبقا وجود الدولة-الأمة، بل إنها تعتمد بشكل شبه كلي على مفهومها المركزي أي المواطنة.

هذه النتيجة التي يمكن النظر إليها على أنها تعيد بشكل مختلف النتائج التي توصل لها كانط، تدفع هابرماس إلى تصور تشكيلة سياسية تمكن من تفعيل مجتمع مدني عالمي، ولكن دون دولة عالمية: «في المجتمع المعولم للتبادلات الاقتصادية، سيتعين على هابرماس إعادة النظر في ضرورة إنشاء مؤسسة سياسية على أساس السيادة الحكومية، مما يجعل من الصعب مواجهة مشاكل تتعلق بالتجارة أو التمويل أو الاقتصاد، الأزمة البيئية العالمية. هذا هو الحال، إنه دستور عالمي بلا دولة عالمية.»[49]

6- خاتمة

ما تكشفه القراءة النقدية أن هابرماس لم يكن مهتما بدحض حجة كانط التي استند عليها لصياغة معقولية مشروعه، بقدر ما كان مهتما بتقديم الحجة التي تبرر «إعادة صياغته» للاستجابة للمقتضيات الفكرية والاجتماعية التي فرضها التطور التاريخي للمجتمع الإنساني. ما كان رهان هذه القراءة النقدية هو تحديدا إعادة صياغة العلاقة بين مطلب الكوسموبوليتية والمفهوم الكلاسيكي للدولة، والذي يماهى بينها وبين مفهوم الأمة من جهة ومفهوم السيادة من جهة ثانية. ما سعي هابرماس إلى إثباته أن هذه العلاقة التي بنى

49 Pratt, V., Cosmopolitisme, constitutionnalisation du droit international et construction européenne chez Habermas. (Cités, 78, 2019), p.86

كانط حجتها الفلسفية في مشروعه للسلام الدائم في اتجاه إثبات مطلب الكوسموبوليتية، في نفس الوقت الذي تحتفظ فيه الدولة- الأمة بكامل سيادتها، لم تعد ممكنة في سياق العولمة.

يكشف التقصي التحليلي لأطروحة هابرماس الجانب الإشكالي في العلاقة بين الكوسموبوليتية والسيادة من خلال الصعوبات التي تطرحها مختلف الصياغات الممكنة للعلاقة. إن التفكير في مسألة الكوسموبوليتية اليوم يواجه مسألة السيادة كما واجهها كانط منذ قرنين من الزمان، وما يثبته تحليل قراءة هابرماس أن هذه الصعوبات ما تزال قائمة، وأنه من الصعب الحسم في العلاقة دون الوقوع في إحراجات جديدة. هذا ما يمكن تسجيله بسهولة في بنية وتطور أطروحات هابرماس، فقد ذهب في مرحلة أولى إلى ضرورة التخلي النهائي والجذري عن مفهوم السيادة من أجل كوسمبوليتية شاملة يمكنها أن توفر الشروط الفعلية لمواجهة العولمة، لكن في لاحق أعماله ولتجاوز الإحراجات التي يمكن أن تنشأ عن التجاوز النهائي للدولة-الأمة ومفهوم السيادة الذي يواكبه، أنجز مراجعة نقدية تحيل إلى ضرورة الإبقاء على الدولة-الأمة بالنظر إلى دورها الحاسم في الإدماج الاجتماعي.

يتبين من خلال هذا الحوار النقدي الذي أنجزه هابرماس مع مشروع كانط للسلام الدائم الصعوبات التي تطرحها مسألة تجاوز الدولة-الأمة في مسار تحقيق رهان الكوسموبوليتية. ومن خلال رصد الصعوبات التي واجهت مسعى هابرماس إلى تجاوز مفهوم السيادة، يتبين أن الكوسموبوليتية ليست رهانا سياسيا قابلا للتحقق إلا ضمن للشروط الفعلية للوجود الإنساني؛ أي بما هو مواطن ضمن دولة تتمتع بحد أدنى من السيادة يسمح لها بإدماج مواطنيها بشكل يسمح لهم بممارسة حقوقهم المدنية. بالنتيجة لم يعد السؤال متعلق بإمكانية تجاوز الدولة الوطنية وإنما بمستوى السيادة التي يمكن أن تتمتع بها بشكل لا يعطل مقتضى الكوسموبوليتية، وهوى المسألة التي تعود إلى فلسفة القانون الدولي.

قائمة المراجع:

الأشهب، محمد عبد السلام، **أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس**، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013

بدوي، عبد الرحمان، **كانط فلسفة القانون والسياسة**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979

ركح عبد العزيز، **ما بعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس**، منشورات الاختلاف، دار الأمان، عمان، 2011

كانط، إيمانويل، **مشروع السلام الدائم**، ترجمة عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1952

هابرماس، يورغن، **الحداثة وخطابها السياسي**، ترجمة جورج تامر، دار النهار للنشر، بيروت، 2002

Arendt, H., *Lectures on Kant's Political Philosophy*, Chicago, The University of Chicago Press, 1982

Cavallar, G., *Cosmopolitanisms in Kant's philosophy*, Ethics& Global Politics, 5: 2, 2012

Castillo Monique, *Significations du cosmopolitisme kantien*, Raison présente, N° 201, 2017

Courtois, S., *Droits individuelles ou droits des peuples ? forces et limites du cosmopolitisme contemporain,* Archives de philosophie. N° 67. Hiver 2004.

Derrida, J., *La mondialisation, c'est la fin de la philosophie ?* Le Monde (Paris) 2/12/ 1997

Dupeyrix, A., *Comprendre Habermas*, Paris, A. Colin, 2009

Habermas Jürgen, *L'intégration républicaine, Essais de théorie politique*, traduction de Rainer Rochlitz , Paris, Librairie Arthème Fayard, 1998

Habermas, J., *Après l'État-nation, Une nouvelle constellation politique*, Paris,Librairie Arthème Fayard, 2000

Kant E., *Idée d'une histoire universelle au point de vue cosmopolitique*, Traduction de Jean-Michel Muglioni, Paris, Bordas, 1993

Lacroix, J., *Patriotisme constitutionnel et identité postnationale*, dans *Habermas, L 'usage public de la raison*, coordonné par Rainer Rochlitz, Presses Universitaires de France, Paris, 2002

Sintomer, Y., *La démocratie impossible: Politique et modernité chez Weber et Habermas*, Paris, La Découverte, 1999

Statius, P., *Positions politiques et perspective cosmopolitique chez Habermas*, Le Télémaque, 19, 2001

Pratt, V., *Cosmopolitisme, constitutionnalisation du droit international et construction européenne chez Habermas*, Cités, 78, 2019

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com